04 مارس 2022

أزمة الاعلاف: غياب رؤية واضحة لقطاع الفلاحة يلقي بظلاله على قطاع تربية المواشي

تتوالى الانباء حول احتجاجات في صفوف الفلاحين خاصة مربي المواشي بسبب نقص الاعلاف وعلى سبيل الذكر لا الحصر شهدت ولاية القصرين حالة من الاحتقان يوم 24 فيفري 2022 بسبب النقص المسجل منذ فترة في مادة الشعير العلفي والسداري[1] وشهدت ولاية تطاوين في نفس اليوم وقفة احتجاجية نفذها الفلاحون تحت شعار "الفلاح يستغيث، غلاء الاعلاف وتواصل الجفاف" نددوا خلالها بتدهور قطاع تربية الماشية الذي يعود اساسا الى تواصل الجفاف منذ ثلاث سنوات والنقص الحاد في المواد العلفية وغلاء اسعارها[2]. تواتر الاحتجاجات لتشمل كامل القطاع في مختلف الجهات يؤدي الى التساؤل حول أسباب الأزمة وماهي الحلول التي تتخذها جهة الاشراف؟

تنقسم الاسباب المؤدية للتوتر الحاصل في القطاع الى اسباب خارجية على غرار تقلب الاسعار في الاسواق العالمية حيث صرح مدير الإنتاج الحيواني باتحاد الفلاحين السيد منور الصغايري ان المستوى العالمي للأسعار ارتفع بين 60 بالمائة و80 بالمائة خلال الاربع سنوات اخيرة وهو ما أثر على اسعار الاعلاف المركبة التي يتم توريد مكوناتها حيث ارتفعت بما يناهز 35 بالمائة بين فيفري 2021 وفيفري 2022. اما محليا فتدهور سعر صرف الدينار ساهم في ارتفاع تكلفة المواد الموردة إضافة الى انحباس الامطار والجفاف الذي ادى الى ارتفاع اسعار الاعلاف الخشنة حيث ارتفع سعر التبن من 4 دينارا الى 12 دينار وسعر القرط من 7 دينارا الى 20 دينار خلال الثلاث سنوات الاخيرة[3]

تنضاف الى الإشكالية المتعلقة بالأسعار وتوفر المواد، الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها مسالك توزيع العلف الحيواني حيث أكّد رئيس التحاد الجهوي للفلاحين بالقصرين ناجم الطرشي ان الجهة تتحصل على بين 50 و60 بالمائة فقط من الحصة المخصصة لها من الاعلاف من قبل أصحاب المطاحن وعدم احترام التراتيب والمناشير المتعلقة بتوزيع الاعلاف الصادرة من قبل سلطة الاشراف ادّى الى حيف وتمييز بين الفلاحين وفتح المجال للاحتكار والمضاربة في الاسعار[4].

أما عن الحلول التي تقدمها وزارة التجارة وتنمية الصادرات فهي شبيهة بتلك التي تقدمها للمواد الأساسية وهو ما تطرق له المرصد التونسي للاقتصاد في نشريه سابقة[5]. اقرّت الوزيرة فضيلة الرابحي بوجود احتكار كبير وتلاعب بأسعار المواد المدعمة لقطاع الاعلاف مؤكدة ان الوزارة تعمل على تفعيل برنامج اصلاحي بتوجيه الدعم الى مستحقيه والانتقال من نظام دعم الاسعار الى دعم المداخيل بالاعتبار ان السنة الحالية هي سنة الاعداد للإصلاحات في علاقة بملف الدعم[6].

إن اسباب ازمة قطاع الاعلاف في تونس أعمق من مجرد توجيه الدعم الى مستحقيه او محاربة الاحتكار، فتحرير سعر الصرف هو ما أدى الى تأثر الفلاحين بصفة مباشرة بأسعار السوق العالمية وغياب رؤية واضحة لقطاع الفلاحة وغياب التأطير والارشاد الفلاحي هو ما أدى بدوره الى تراجع مردودية الاراضي الفلاحية في تونس وارتهان القطاع الى التوريد. يعمل المرصد التونسي في هذا الإطار على دراسة شاملة لتسليط الضوء على الاشكاليات والصعوبات المتعلقة بالمنتجات الوردة في القطاع الفلاحي خاصة الاعلاف.

سبق ان تحول فريق من المرصد التونسي للاقتصاد الى منطقة اولاد جاب الله الراجعة بالنظر الى ولاية المهدية للقاء مربي الابقار الحلوب بالجهة التي شهدت موجة من الاحتجاجات في فيفري 2021 بسبب ارتفاع اسعار الاعلاف، هي زيارة تندرج في إطار جملة من اللقاءات وورشات العمل تهدف الى توثيق وضع قطاع الاعلاف والحصول على مزيد المعطيات والتعرف على مختلف وجهات النظر.

المراجع

1 الشارع المغاربي – القصرين: احتقان في صفوف الفلاحين بسبب النقص الفادح في الشعير العلفي والسداري (acharaa.com)
2 فلاحو تطاوين يحتجون بسبب تواصل أزمة العلف (mosaiquefm.net)
3 مدير الإنتاج الحيواني يُحذّر: ارتفاع أسعار الأعلاف يهدد أمننا الغذائي (mosaiquefm.net)
4 الشارع المغاربي – القصرين: احتقان في صفوف الفلاحين بسبب النقص الفادح في الشعير العلفي والسداري (acharaa.com)
5 خيارات الدولة في مجال الحبوب: مكلفة وغير مستدامة | المرصد التونسي للاقتصاد (economie-tunisie.org)
6 أنظر المرجع السابق

الكاتب: فتحية بن سليمان

CC BY NC SA